كلية الحقوق

رقابة البنك المركزى المصرى على الائتمان المصرفى وأثره فى الحد من الأزمات المالية

رسالة دكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث/ محمد محمد محمد سليمان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذة الدكتوره/ سميحة مصطفى القليوبى رئيسا

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق – ووكيل كلية الحقوق بجامعة القاهرة سابقا

الأستاذ الدكتور / رضا السيد عبد الحميد عضوا

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق – ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى سابقا بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / هانى صلاح سري الدين عضوا ومشرفا

أستاذ القانون التجارى والبحرى المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ورئيس هيئة سوق المال الأسبق

1437هـ-2015م

رقابة البنك المركزى المصرى على الائتمان المصرفى وأثره فى الحد من الأزمات المالية

رسالة دكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث/ محمد محمد محمد سليمان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذه الدكتوره/ سميحة مصطفى القليوبى رئيسا

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق – ووكيل كلية الحقوق بجامعة القاهرة سابقا

الأستاذ الدكتور / رضا السيد عبد الحميد عضوا

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق – ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى سابقا بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / هانى صلاح سري الدين عضوا ومشرفا

أستاذ القانون التجارى والبحرى المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس هيئة سوق المال الأسبق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (1) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ(7)

سورة الفاتحة

إهداء

إلى أمى الحبيبة وبصدق أعجز عن شكرها والوفاء لها أطال الله فى عمرها وأمدها بالصحة

وإلى أبى رحمه الله طيب الله مثواه ومثوى الجميع

وإلى زوجتى وأولادى تقديرا واعتزازا

وإلى أخوتى وأولادهم حبا لهم

وإلى زميلى سامح عبدالسلام الذى عاوننى ودعمنى فكان نعم الأخ والرفيق

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أفضل الصلاةوالسلام.

يشرفنى وقد وفقنى وحبانى الله بأن يشرف على رسالتى الأستاذ الدكتور / هانى سرى الدين أن اتقدم لسيادته بخالص الشكر والحب على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وكانت نصائح سيادته القيمة وأرائه العلمية العون لى فى إنجازها ،فشكرا له على وقته الثمين الذى منحه لى وتواضع سيادته معى وأدعو الله بصدق أن يمنحه الخير دائما.

كما يسعدنى ويكرمنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتوره / سميحة القليوبى لتفضل سيادتها بالموافقة على رئاسة لجنة الحكم على الرسالة فشكرا على مجهود سيادتِك وأراؤك العلمية وسام على صدرى وجزاك الله خير جزاء.

ويشرفنى أيضا أن أتقدم بوافر التقدير للأستاذ الدكتور / رضا السيد لتكرمه بالمشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، فشكرا لسيادته على ملاحوظاته الثرية الناتجة عن خبرته العميقة فى عالم القانون التجارى.

شكرا جزيلا لهذه الكوكبة من علماء القانون الذين يضيئون الوطن العربى بعلمهم .

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أمد لى يد المساعدة فى إنجاز هذه الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

التعريف بموضوع البحث :

إحداث أى تقدم اقتصادى واجتماعى مرهون بالإرادة التى تريد تحقيقهما ثم القدرة التى تصاحب هذه الإرادة ، وعندما بدأت فى كتابة هذه الدراسة كان باعثها هو دراسة كيفية تفادى آثار الأزمة العالمية المالية على الاقتصاد المصرى وأثناء البحث حدثت ثورة ٢٥ يناير عام٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو عام٢٠١٣ . وما أحدثتاه وستحدثانه بعون الله من تأثير إيجابى على مسيرة مصر والوطن العربى ككل ، فالقدرة الشعبية التى أحدثت نصر ١٩٧٣ وثورة ٢٥ يناير والمد الثورى الثانى فى ٣٠ يونيو قادرة على تحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية التى نريدها بشرط التوحد (United we stand,divided we fall[١]) وهذه الرسالة البحثية محاولة لوضع لبنة فى البناء القانونى لهذا التقدم الاقتصادى وتفادى سلبيات الماضى .

ويعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الحديث، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة اتصال هامة مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية[٢].

فلا يتصور أن يزدهر اقتصاد دولة ما إن كان النظام المصرفي فيه غير صحي ويعاني من مشاكل ، وللنظام المصرفي كذلك أهمية في إعمال السياسات الاقتصادية التي تقرها الحكومة فالقانون الخاص بإدارة عمليات البنوك- يعتبر من أهم أدوات السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة في ضبط العملية الاقتصادية ومعالجة الكثير من المشكلات التي تعاني منها كالتضخم والركود وتراجع الصادرات وغيرها من المشكلات التي تعتبر من أهم سمات النظم الاقتصادية الحديثة- تعتمد بشكل أساسي في إقرارها وتطبيقها على النظام المصرفي. ونتيجة للأزمة المالية وبسبب بعض أوجه القصور عانى القطاع المصرفي في الدولة من مشاكل كثيرة.

---

[١] -- متحدون نصمد متفرقون نسقط .مثل امريكى ينسب إلي جون ديكنسون. المحامى والسياسى الأمريكى خلال القرن السابع عشر. المصدر موسوعة ويكبديا .وهذا المثل أعتقد أننا بحاجة إليه بشدة فى مصر الآن.

٢- د. أمية طوقـان. محافظ البنك المركزي الأردني . ورقة بحثية بعنوان دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية مـؤتمـر "مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية" سنة ٢٠٠٥ ص٣

الفهرس

التقسيم	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	١
الباب الأول:	رقابة البنك المركزى المصرى على الائتمان المصرفى	٥
	تمهيد وتقسيم:	٦
الفصل الأول :	التعريف بالبنك المركزى والائتمان المصرفى	٧
	تمهيد وتقسيم:	٨
	المبحث الأول: البنك المركزى .تمهيد وتقسيم	٩
	المطلب الأول : خلفية تاريخية عن التطور التشريعى لدور البنك المركزى	٩
	المطلب الثانى : أهداف البنك المركزى المصرى واختصاصاته	٢٧
	المبحث الثانى : الائتمان المصرفى . تمهيد وتقسيم	٣١
	المطلب الأول : مفهوم وطبيعة الائتمان المصرفى	٣١
	المطلب الثانى : تقسيمات الائتمان المصرفى	٣٩
	المبحث الثالث: مفهوم رقابة البنك المركزى على الائتمان المصرفى	٤٦
	المطلب الأول: تعريف رقابة البنك المركزى على الائتمان المصرفى ووسائله	٤٦
	المطلب الثانى: المسئولية الناتجة عن مخالفة قانون البنك المركزى وتعليماته بخصوص منح الائتمان	٥٤
	المبحث الرابع : اتفاقية بازل وأثرها على البنك المركزى المصرى	٦٠
	المطلب الأول: التعريف بأتفاقية بازل وأهم أحكامها	٦٠

التقسيم	الموضوع	الصفحة
	المطلب الثانى: مدى التزام البنك المركزى المصرى باتفاقية بازل	٧١
الفصل الثانى	: إشراف البنك المركزى على البنوك	٧٦
	تمهيد وتقسيم :	٧٧
	المبحث الأول : استقلالية البنك المركزى	٧٨
	المطلب الأول : استقلالية البنك المركزى كفكرة عامة	٨٠
	أولا : تعريف استقلالية البنك المركزى	٨٠
	ثانيا : الأراء المؤيدة لاستقلالية البنك المركزى	٨٥
	ثالثا : الأراء المعارضة لاستقلالية البنك المركزى	٨٨
	رابعا : مدى كفاية مبدأ استقلالية البنك المركزى	٩٠
	المطلب الثانى : استقلالية البنك المركزى المصرى طبقا لقانون البنك المركزى رقم٨٨ لسنة٢٠٠٣	٩٩
	أولا: موقف المشرع المصرى من استقلالية البنك المركزى	٩٩
	ثانيا : الاستقلالية الإدارية للبنك المركزى المصرى	١٠٠
	ثالثا : الاستقلالية المالية للبنك المركزى المصرى	١٠٨
	رابعا : مساءلة البنك المركزى المصرى	١١٣
	المبحث الثانى : رقابة البنوك المركزية للائتمان المصرفى	١١٧
	المطلب الأول : أساليب توجيه البنك المركزى المصرى للائتمان المصرفى	١١٧
	أولا : الرقابة الكمية والكيفية والمباشرةعلى الائتمان المصرفى	١١٨
	ثانيا : الرقابة والإشراف على البنوك	١٣٢

التقسيم	الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى :	قواعد الحوكمة فى البنوك	١٤٠
المطلب الثالث :	التجارب المقارنة لرقابة البنوك المركزية	١٤٤
الفصل الثالث :	الضوابط التشريعية لرقابة البنك المركزى المصرى على البنوك والائتمان المصرفى	١٥٥
تمهيد وتقسيم :		١٥٦
المبحث الأول :	سلطات البنك المركزى فى الإشراف على البنوك	١٥٧
المبحث الثانى :	سلطات البنك المركزى فى الإشراف على عمليات الائتمان المصرفى	١٦٧
المبحث الثالث :	ضمانات الائتمان المصرفى	١٨٥
الباب الثانى :	الأزمات المالية والبنك المركزى	١٩٧
تمهيد وتقسيم :		١٩٨
الفصل الأول :	اتفاقية بازل واثرها فى رقابة البنك المركزى المصرى	٢٠٠
تمهيد وتقسيم :		٢٠١
المبحث الأول :	اتفاقية بازل	٢٠٤
المطلب الأول :	بازل I	٢٠٤
المطلب الثانى :	بازل II	٢١٠
المطلب الثالث :	بازل III	٢٢٥
المبحث الثانى :	أثار التزام البنك المركزى المصرى بتعليمات بازل	٢٣٠

التقسيم	الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى :	الأزمات المالية	٢٤٤
تمهيد وتقسيم :		٢٤٥
المبحث الأول :	العولمة والاقتصاد الأمريكى	٢٤٦
المطلب الأول :	التعريف بالعولمة واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٦
أولا :	العولمة (القرية العالمية)	٢٤٦
ثانيا :	اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٠
المطلب الثانى :	الأزمة المالية العالمية	٢٥٧
المطلب الثالث :	خطة الإنقاذ للاقتصاد الأمريكى	٢٦٣
المبحث الثانى :	أثر الأزمات المالية على الاقتصاد المصرى	٢٧١
المطلب الأول :	أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى	٢٧٢
المطلب الثانى :	ثورة ٢٥ يناير عام٢٠١١ وأثرها على الاقتصاد المصرى	٢٨٢
الفصل الثالث :	فاعلية البنك المركزى المصرى وقت الأزمات المالية	٢٩٠
تمهيد وتقسيم :		٢٩١
المبحث الأول :	الدور الوقائى للبنك المركزى المصرى وفقا لقانون البنك المركزى رقم٨٨ لسنة ٢٠٠٣	٢٩٢
المبحث الثانى :	الدور العلاجى للبنك المركزى المصرى وفقا لقانون البنك المركزى رقم٨٨ لسنة ٢٠٠٣	٣١٢
الخاتمة وتوصيات البحث:		٣٣١
المراجع :		٣٣٩
الفهرس :		٣٤٦

مستخلص رسالة رقابة البنك المركزى المصرى على الائتمان المصرفى وأثره فى الحد من الأزمات المالية

ناقشت الرسالة الدور الرقابى للبنك المركزى المصرى على البنوك وعلى الائتمان وتم عرض أساليب توجيه البنك المركزى المصرى للائتمان المصرفى لما للائتمان المصرفى من دور فعال فى خدمة اقتصاد الدولة. وتم عرض دورالبنك المركزى أيضا فى مواجهة الأزمات المالية لما لهذه الأزمات من أثار على البنوك وعلى الاقتصاد . ويمارس البنك المركزى مهامه من خلال نصوص قانون البنك المركزى رقم88 لسنة2003 ولائحته التنفيذية وتم التعليق على نصوص قانون البنك المركزى ولائحته التنفيذية بالشرح وتوضيح هدف المشرع منها وملاحظات الباحث عليها. وانتهت الرسالة إلى مجموعة من التوصيات تعلقت بدور البنك المركزى الرقابى على عمليات منح الائتمان وعلى البنوك وعند الأزمات المالية.

الكلمات الدالة:

١- البنك المركزى المصرى. ٢- رقابة البنك المركزى.
٣- الائتمان المصرفى. ٤-اتفاقية بازل.
٥-الأزمة المالية.